

دور مؤسسات الاقراض العاملة في قطاع غزة في علاج مشكلة الفقر
أ. سماح الصفدي - أ. خلود الفليت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ورقة عمل بعنوان

دور مؤسسات الاقراض العاملة في قطاع غزة في علاج
مشكلة الفقر

مقدمة إلى مؤتمر

رؤية تنموية لمواجهة اثار الحرب والحصار على
قطاع غزة

المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية

2010/5/24-23

مقدمة من:

أ. سماح الصفدي - أ. خلود الفليت

مايو 2010

آثار الحرب والحصار



رؤية تنموية لمواجهة

ملخص البحث

يعتبر الفقر من المشكلات التي تواجه السكان في قطاع غزة ، حيث بلغت النسبة في العام 2007م (9,76%) وارتفعت هذه النسبة خاصة بعد الحرب الأخيرة على قطاع غزة والتي خلفت وراءها عدد كبير من اسر الشهداء والأسر الفقيرة التي ليس لهم معيل. مما فاقم من حدة هذه المشكلة وأصبحت خطر يهدد المجتمع الفلسطيني من ناحية اقتصادية واجتماعية على السواء. في هذا البحث تم تسليط الضوء على دور مؤسسات الإقراض في علاج مشكلة الفقر ، وكان لهذا البحث عدة أهداف من بينها التعرف على واقع مؤسسات الإقراض في علاج مشكلة الفقر في قطاع غزة. معرفة الفرص والمعوقات لدى المقترضين عند لجوئهم لمؤسسات الإقراض. تقديم رؤية مستقبلية لما سيكون عليه وضع مشكلة الفقر ودور مؤسسات الإقراض فيها.

وضع آلية لزيادة دور مؤسسات الإقراض لتقديم قروض للراغبين في امتلاك مشاريع صغيرة لهم. وطرحنا هذا البحث سؤالاً مهماً ألا وهو ما هو دور مؤسسات الإقراض في علاج مشكلة الفقر في قطاع غزة ؟ وما هي الرؤية المستقبلية لهذه المؤسسات للحد من هذه الظاهرة ؟ واعتمدت الباحثات في هذا البحث على المنهج الوصفي للظاهرة ثم التحليلي . حيث تم إجراء 15 مقابلة مع المقترضين من مؤسسة فاتن وممن ساهمت قروضهم من انتشارهم من الفقر . وكان من النتائج التي تم التوصل إليها 60 أن هناك 60% من المقترضين هم مسئولين عن إيجاد مصدر رزق لأسرهم سواء رجالاً أو إناث، حيث ساعدتهم هذه المشاريع في القيام بمهامهم وتحمل مسئولياتهم تجاه أسرهم وعدم الشعور بالعجز بسبب الفقر وضيق ذات اليد. يلاحظ أن أغلب المقترضين حصلوا على مبالغ من 500 إلى 1500 دولار فقط أما المبالغ الضخمة فلم تكن إلا من نصيب العدد القليل فقط، وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية التي أثرت على حجم المشاريع وحجم القروض الممنوحة من قبل مؤسسة الإقراض. لوحظ ارتفاع عدد الأفراد الذين يعولهم طالب القرض مما يشكل عبء كبير عليهم ومن الممكن أن تكون المعيل امرأة هي المسؤولة عن توفير مصدر رزق للعائلة، مع ملاحظة ارتفاع الأسر التي تعيلها النساء بعد الحرب الأخيرة على غزة. عند التدقيق في دخول المقترضين وأصحاب المشاريع يلاحظ إنها قدمت لهم مصدر دخل يكفي لشراء احتياجاتهم الأساسية وأيضاً إذا لديهم رغبة في التوفير وذلك حسب طبيعة المشروع . تأثر 87% من أصحاب المشاريع بالحصار خاصة عند توفر المواد الخام أو شراء البضاعة أو مستلزمات المشروع ويعود السبب الرئيسي لإغلاق المعابر الرئيسية وارتفاع تكاليف الحصول على البضاعة من الإنفاق واحتمال فقدانها أو تلفها . و93% من المقترضين تأثرت أعمالهم وبشكل سلبي .

وتضمن البحث مجموعة من التوصيات تضمنت القيام بدراسة تسويقية شاملة لأصحاب المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر الموجودين في القطاع وتقسيمهم إلى فئات ضمن النشاط الاقتصادي الممارس ليتم تصميم منتجات مناسبة لكل نوع من الأنشطة الاقتصادية. العمل على نشر ثقافة محاربة اعتماد الفقراء على التبرعات السلالات الغذائية (الكوبونات) بل العمل على البحث ويجاد عن فرص عمل دائمة يكون الفقير هو صاحب المشروع بما يناسب خبراته وظروفه ومساعدته في الحصول على قرض بضمانات مناسبة ومن تم يتحول من شخص اتكالي ينتظر مساعدة الغير له إلى شخص منتج وفعال .

The abstract

To consider the poor from problem is very dinger whom opposition people in Gaza strip . where to reach percent in 2007 (76.9%) after the war in Gaza . These war increase the poor in the people . these study to fix on hat the role foundation loan in role these problem .found some objectives recognition on fact foundation loan in role the poor problem . and what the opportunity and challenge to borrowed when go to the foundation the loan . These recersh put the question what role loan foundation to offer loans desiring possession small business ?to depend researcher on method description and analysis .where laborer 15 interview with some people take the loan from fatten and help him decrees the poor problem .Some The results from these recersh The results reached 60, there are 60% of borrowers are responsible for finding a livelihood for their families, whether male or female, which helped these projects to carry out their duties and assume their responsibilities towards their families and lack a sense of helplessness due to poverty and lack of money. Notes that most borrowers had received sums from 500 to 1500 dollars only large amounts were not only share a small number only, because of the economic conditions that affected the volume of projects and the volume of loans granted by the lending institution. Noted the high number of individuals who have dependents student loan which is a heavy burden for them it could be a breadwinner women are responsible for providing a source of livelihood for the family, noting the rise in household headed by women after the recent war on Gaza. When you check in the entry of borrowers and entrepreneurs noted that they provided them with a source of income

sufficient to buy their basic needs and also if they have a desire to save, according to the nature of the project. Affected 87% of entrepreneurs blockade, especially when availability of raw materials or purchase of goods or the requirements of the project and the main reason to close the main border crossings and the high costs of economic activity within the practitioner to design products that are appropriate for each type of economic activities. circumstances and assist him .

مقدمة الدراسة:-

يعتبر الفقر من المشكلات التي تواجه السكان في قطاع غزة ، حيث بلغت النسبة في العام 2007م (76,9%) وارتفعت هذه النسبة خاصة بعد الحرب الأخيرة على قطاع غزة والتي خلفت وراءها عدد كبير من اسر الشهداء والأسر الفقيرة التي ليس لهم معيل. مما فاقم من حدة هذه المشكلة وأصبحت خطر يهدد المجتمع الفلسطيني من ناحية اقتصادية واجتماعية على السواء . إن الفقر الذي لا يعني فقط ضيق ذات اليد بل يتطور لأكثر من ذلك حيث يشعر صاحب الأسرة الفقيرة بالعجز وعدم القدرة على سداد احتياجات

أسرته بالإضافة لشعوره بالظلم والقهر سواء كان رجل أو امرأة على حد سواء ، ومن الحلول التي تطرح لعلاج هذه المشكلة إعطاء بعض المساعدات والمنح العينية أو النقدية لأصحاب هذه الأسر بشكل متقطع أو مستمر من قبل بعض الجمعيات الخيرية والمؤسسات العاملة في المجتمع . ولكن هذا الحل ليس علاج شافي ولا يعمل على انتشار هذه الأسر من فقرها بالعكس بل من الممكن أن يرسخ مبدأ الاتكالية وعدم الاعتماد على الذات ولا يعمل على ترسيخ مبدأ العمل الشريف لهذه الأسر . بالرغم من إن أغلبية الأسر الفقيرة في قطاع غزة هي اسر شابه وتتمتع بالشباب والصحة سواء كان المعيل رجل أو امرأة. لذلك كان لابد من البحث عن بديل لهذه المساعدات بحيث يعمل هذا البديل على خلق فرص عمل دائمة وحقيقية لأصحاب هذه الأسر بالإضافة إلى انتشارهم من الفقر وضمان حياة كريمة لهم فهو يعمل على تقليل نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني والتي تجاوزت 30%. و تساعد على الاستفادة من الشباب العاطل عن العمل ومن تم تحويل الشخص الفقير من عبء على الوطن هو وأسرته وشخص يطرق أبواب المساعدات للبحث عن عون له إلى شخص منتج وعامل يساهم في التنمية الاقتصادية لهذه البلد وشخص يعيش حياة كريمة له مصدر رزق دائم يضمن به توفير الاحتياجات الضرورية لأسرته . وهذا البديل هو التوجه إلى مؤسسات الإقراض والحصول على قرض مقابل عائد محدد وبضمانات معينة . هذا القرض يعتبر هو رأس مال المشروع الذي سيقدم عليه هذا الشخص .ومن تم يتكفل هذا المقترض بسداد احتياجات أسرته وسداد القرض وعوائده حسب الفترة المتفق عليها في عقد القرض .ويبدأ مشروعه ومع مرور الوقت يصبح إنسان له دخل مستمر وفرصة عمل دائمة ومن الممكن أن يتوسع في عمله ليعمل معه ذويه من أسرته أو حتى أفراد خارجين يعملون لديه .ومن خلال هذا البحث سيتم التوجه لمجموعة من أرباب الأسر الفقيرة التي انتهجت هذا النهج في علاج مشكلة الفقر لديها وتوجهت لأحد مؤسسات الإقراض وهي فاتن وحصلت على قرض وأصبحت من ذوي المشاريع الصغيرة وابتعدت عن الفقر وأصبحت من الأسر المنتجة والفعالة في المجتمع .وسيتم التعرف على واقع هذه المشاريع من ناحية مالية وإدارية وما هي الصعوبات التي تواجهها والخطط المستقبلية لهم . وبناء على هذه المعطيات سيتم وضع رؤية مستقبلية للمساعدة على ترسيخ مبدأ الحصول على قروض لعلاج مشكلة الفقر والبعد عن المعونات وغيرها . وترسيخ مبدأ البحث عن فرص عمل تقي شر الفقر وتبعد الإنسان الفقير عن شبح البطالة. ويتم الاستثمار في هذا المورد البشري وإشعاره بقيمته وأهميته في المجتمع وعدم حاجته للآخرين . وستقسم هذه الدراسة غالى عدة مباحث بعد التطرق لخطة الدراسة سيتم التطرق إلى الفقر في فلسطين ومن تم نبذة مختصرة عن مؤسسات الإقراض ثم المقابلات مع المقترضين وبعد ذلك النتائج والتوصيات التي من خلالها سيتم وضع رؤية تنمية لدور مؤسسات الإقراض في علاج مشكلة الفقر في قطاع غزة .

سؤال الدراسة :

ما هو دور مؤسسات الإقراض في علاج مشكلة الفقر في قطاع غزة؟ وما هي الرؤية المستقبلية لهذه المؤسسات للحد من هذه الظاهرة؟

أهداف الدراسة :

- 1- التعرف على واقع مؤسسات الإقراض في علاج مشكلة الفقر في قطاع غزة.
- 2- معرفة الفرص والمعوقات لدى المقترضين عند لجوئهم لمؤسسات الإقراض.
- 3- تقديم رؤية مستقبلية لما سيكون عليه وضع مشكلة الفقر ودور مؤسسات الإقراض فيها.
- 4- وضع آلية لزيادة دور مؤسسات الإقراض لتقديم قروض للراغبين في امتلاك مشاريع صغيرة لهم .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها من أولى الدراسات التي ستركز على دراسة ما هو دور مؤسسات الإقراض في تقديم حلول للأسر التي تعيش وضع اقتصادي صعب جدا وليس لها مصادر دخل ثابتة ، وتقدم هذه المؤسسات قروض لهذه الأسر بأسعار فائدة يتم الاتفاق عليها ، لتمويل مشاريع الأسر الفقيرة ومن تم سداد هذه القروض. فهل عملت هذه القروض على علاج هذه المشكلة و الحد منها خاصة بعد قيام الحرب على غزة في العام 2009م وما ترتب عليها من زيادة عدد الأسر الفقيرة التي تحتاج لدعم مالي للقيام بافتتاح مشاريع متناهية الصغر كمصدر رزق لها .

منهجية الدراسة :

ستعتمد الباحثتان في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لوصف دور مؤسسات الإقراض في تقديم قروض للأسر الفقيرة ، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي لوضع رؤية تنموية للتعرف على ما سيؤول إليه دور مؤسسات الإقراض والأسر الفقيرة المقترضة في المستقبل .

مجتمع الدراسة :

مؤسسات الإقراض العاملة في قطاع غزة وخاصة التي تقدم قروض للأسر الفقيرة وخصوصاً للنساء .

عينة الدراسة :

عينة عشوائية من المقترضين والذين حصلوا على قروض في الفترة السابقة من المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن) وكان عددهم 15 مقترض .

مصادر جمع البيانات :

سيتم اللجوء للمصادر الأولية وذلك بإجراء مقابلات مع المقترضين من مؤسسة فاتن للإقراض.

المجال الزمني : بدأت هذه الدراسة بتاريخ 2010/2 وستنتهي في 2010/5

المجال المكاني : قطاع غزة

المجال البشري : المقترضين من مؤسسة فاتن للإقراض والذين تعاملوا معها .

مؤسسة فاتن للإقراض :-

تأسست الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" بهدف تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وهي شركة غير هادفة للربح انبثقت في العام 1995 عن مؤسسة إنقاذ الطفل، وسجلت كشركة فلسطينية غير ربحية في 14 تموز 1998، واستقلت في إدارة شؤونها وبرامجها في آذار 1999، بدأت فاتن تقديم خدماتها للنساء الفلسطينيات صاحبات المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر . وقد توسعت عمليات فاتن لتشمل الرجال أصحاب المشاريع الصغيرة، وذلك عبر فروع المؤسسة العشر (10) المنتشرة في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، كما بلغ عدد القروض التي منحتها المؤسسة منذ نشأتها 82,755 قرضا ما مجموعه 73,439,961 دولار وذلك مع نهاية العام 2009 .

الدراسات السابقة :

دراسة تحت عنوان (اثر الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة على قطاع التمويل الأصغر في قطاع غزة) ، (شراكة، 2009م)

دراسة أجرتها الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير في قطاع غزة وكان هدفها تقييم اثر الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة على قطاع التمويل الأصغر في قطاع غزة خلال الأعوام 2006م وحتى منتصف عام 2009م وأيضا هدفت إلى التعرف على اثر حرب كانون أول 2008م على قطاع التمويل الأصغر والذي له دور هام في تنمية المجتمع ودعم الاقتصاد في غزة . وكانت الصفات العامة للمبجوثين تؤكد أن مؤسسات التمويل الصغير ومتناهي الصغر في فلسطين تنسجم في الممارسة العملية مع رؤيتها المعلنة في استهداف الفئات الفقيرة والأقل حظا في المجتمع الفلسطيني، حيث أن: 57% من المقترضين نساء، 79% من الفئة العمرية من 31-60 عاما، 55% يقطنون المخيمات والقرى، 80% يعيشون تحت خط الفقر العادي.توصلت هذه الدراسة إلى انه بعد انخفاض نسبة محفظة الإقراض السنوية لمؤسسات التمويل خلال العام 2006م ثم ارتفعت قليلا في العام 2008م. وكان من توصيات هذه الدراسة وضع برامج تعريفية

ترويجية للتثقيف بأهمية وفائدة قطاع التمويل الأصغر ودورها في تنمية اقتصاد الفرد والأسرة والمجتمع وأثره في خلق فرص عمل خارج إطار المساعدات الاغاثية والإنسانية .

المبحث الأول

الفقر في فلسطين

1.1. مقدمة:

يصنف الاقتصاد الفلسطيني بأنه اقتصاد صغير، محدود الموارد والإمكانات، مرتبط و بشكل وثيق وعميق بالأوضاع السياسية، ذلك أن الأراضي الفلسطينية خضعت لأكثر من احتلال منذ بداية القرن الماضي، وكان آخرها الاحتلال الإسرائيلي. وقد عملت إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية على تخريب الاقتصاد الفلسطيني من جهة، من حيث نهب الثروات، والمياه، والسيطرة على الأراضي، والتدمير الممنهج للقطاع الزراعي، والعمل على تقويض الاستثمار وإفشال القطاع الصناعي، بالمحصلة، فإن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من عدة مشكلات رئيسة، يمكن إجمالها بما يلي: التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وارتفاع نسبة الفقر، والبطالة المرتفعة، وضعف القدرة الاستيعابية، وضعف البيئة الاستثمارية، والممارسات الإسرائيلية المختلفة بحق الشعب الفلسطيني والاقتصاد الفلسطيني.

وقد أثرت كل ذلك سلباً على أداء الاقتصاد الفلسطيني، وانعكس ذلك على المؤشرات الاقتصادية المختلفة، فقد مر الاقتصاد الفلسطيني بعدة مراحل أثرت عليه أهمها مرحلة ما بين 1967 حتى مفاوضات أوسلو في عام 1993 وبداية بناء السلطة الفلسطينية"، تتميز بقيام الاقتصاد الإسرائيلي باستخلاص العمالة والأراضي والموارد من الاقتصاد الفلسطيني. "مرحلة ما بعد أوسلو" شهدت عملية إدماج للإقتصاديين الإسرائيليين والفلسطينيين ولكن بطريقة غير متكافئة. أي أن هذا الإدماج لم يرتق بالاقتصاد الفلسطيني نحو الاقتصاد الإسرائيلي الأقوى، بل زاد الهوة بين الاثنين، ومنذ عام 2000 اتخذت عدة إجراءات عازلة، من حصار

لقطاع غزة لبناء الجدار العازل في الضفة، وتحديد عدد تصاريح العمل الفلسطينية في الأراضي الإسرائيلية وانتهاء بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، بالإضافة إلى استمرار حالة الانقسام في الوضع الداخلي الفلسطيني، وما ترتب عليها من انعكاسات سلبية على جميع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وخصوصاً على الأوضاع الاقتصادية مما فاقم مشكلة الفقر.

1.2. نظرة على الاقتصاد الفلسطيني في عام 2009:

سيتم عرض لأهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للضفة الغربية وقطاع غزة ومقارنة ما بين العام 2008 والعام 2009 (حتى الربع الثاني) ملخصاً بالجدول التالي:

المؤشر	الربع الأول 2008	الربع الثاني 2008	الربع الثالث 2008	الربع الرابع 2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009
الناتج المحلي الإجمالي	1126.9	1187.6	1180.2	1145.0	1177.3	1252.1
ن م ج للفرد	316.7	331.4	326.9	314.9	321.4	339.4
معدل التضخم	2.71	3.15	1.83	0.20	(1.01)	0.86
إجمالي صافي الإيرادات	334.9	587.3	554.8	302.9	334.9	355.7
النفقات العامة	783	808.0	1064	618	712.4	626.2
المساعدات الخارجية الفعلية	525.6	410.4	476.1	351	278.3	161
ودائع الجمهور لدى المصارف	5424.7	5599.0	5873.6	5846.9	5772.5	5988.7
التسهيلات الائتمانية	1773.8	1747.2	1807.5	1828.2	1842.9	2099.7

المصدر: المراقب الاقتصادي والاجتماعي ، العدد 18 ، 2010م

1.3. الفقر في قطاع غزة:

هناك إدراك حقيقي بوجود أزمة يعاني منها قطاع غزة وهي أزمة الفقر التي ازدادت نسبتها بعد الحرب الأخيرة التي شنها الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة في 28/12/2008م واستمرت قرابة الشهر وترتب عليها هدم لكثير من مصادر رزق الكثير من العائلات مما ضمها إلى قائمة الأسر الفقيرة التي

انقطع مصدر الرزق لديها في قطاع غزة هذا المبحث سيلقى الضوء على ملامح الفقر في قطاع غزة وما هية الفقر والية علاجه .

1.3.1. مصطلح الفقر:-

الفقر في اللغة :- هو ضد الغنى

الفقر هو عدم القدرة على الحفاظ على المستوى الادني من العيش والافتقار إلى الوسائل اللازمة لتوفير مقومات معيشة كريمة أي الحرمان والأسرة تكون غير قادرة على توفير حاجاتها ومتطلباتها ، و ذلك من خلال الدخل الشهري الموفر لها وهو عدم الحفاظ على المستوى الأدنى من المعيشة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، مكافحة الفقر ، 1998م)

أو هو عدم القدرة على الحصول على الاحتياجات الضرورية نتيجة لعدم توفر الملكية التي يمكن الاستعانة بها في عملية الإنتاج والحصول على العائد بسبب قلة الدخل أو انعدامه بصورة شبه دائمة (رفيع ، 2008م ، ص4

الشخص الفقير : المعدم الذي لا يجد شيئاً يقيم به أمره فيعطي تمام كفايته .

مقاييس الفقر: تعتبر مقاييس الفقر هي على أساس فقر الدخل وفقر الحاجات الأساسية.

1.3.2. أنواع الفقر :

- 1- الفقر النسبي :- أولئك العائلات التي يقل دخلها بشكل خطير على معدل الدخل لجمهور السكان فيمكننا القول أن العائلات التي يقل دخلها عن نصف معدل الدخل هي عائلات فقيرة .
- 2- الفقر المطلق :- أولئك الذين لا يملكون المال للحصول على كمية معينة من السلع والخدمات التي تعتبر أساس لرفاهية الفرد والأسرة . (أبو العلا وآخرون ، 2007م ، ص 15)

ظاهرة الفقر تعتبر ظاهرة عالمية ، وليست على مستوى الشعب الفلسطيني ، فمشكلة الفقر يعاني منها العديد من المجتمعات وخصوصاً المجتمعات النامية .

هذا وتحظى مشكلة الفقر باهتمام المجتمع الدولي في الوقت الحالي ، وقد كانت مشكلة الفقر خلال الفترة الأخيرة على رأس جدول أعمال العديد من المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة، و منظماتها المتخصصة .

" ففي عام 1993 ظهر إجماع في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا على ضرورة اعتبار الفقر المدقع والاستبعاد الاجتماعي بمثابة انتهاكات لكرامة الإنسان تعترض طريق التمتع الكامل والفعلي لحقوق الإنسان . وأكد المؤتمر على ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة للقضاء على الفقر . " (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2001)

" وفي العام 1995 اتخذت الدول التي شاركت في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن خطوة إضافية تقضي بضرورة الالتزام بسياسات من شأنها التقليل من جميع أشكال الفقر " (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2001)

هذا وقد أشارت العديد من المواثيق الدولية على اعتبار الفقر مشكلة يجب مكافحتها وضمان حياة كريمة للإنسان .

1.3.3. الفقر في فلسطين:

حجم الفقر :- لا تتوفر إحصائيات معتمدة رسمياً في هذا المجال ولكن الإحصائيات المتوفرة هي تقديرية في غالبها ولكن سيعتمد على الإحصائيات الصادرة من بعض الجهات المعنية بالأمر

بحسب دائرة الإحصاء الفلسطينية فقد ارتفعت نسب البطالة و الفقر في الأراضي الفلسطينية بشكل ملحوظ وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني و نتائج مسح القوى العاملة للربع الرابع 2009، كانت نسبة المشاركة في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية 41.5% ، وفي نفس الوقت أظهرت النتائج معدل البطالة 24.8% في الربع الرابع 2009، وقد أشارت النتائج إلى أن نسبة البطالة في قطاع غزة 39.3% و 18.1% في الضفة الغربية.

مع ملاحظة أن عدد السكان في الأراضي الفلسطينية قدر في نهاية عام 2008 بحوالي 3.88 مليون نسمة، منهم 2.42 مليون في الضفة الغربية وحوالي 1.46 مليون في قطاع غزة، كما أن الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية بلغت في نهاية العام 2008 حوالي 645 نسمة لكل كيلو متر مربع، بواقع 427 نسمة لكل كيلو متر مربع في الضفة الغربية و 4,010 نسمة لكل كيلو متر مربع في قطاع غزة، كما وأشارت التقديرات إلى أن معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية خلال العام 2007 وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية قد بلغ 34.5%، (بواقع 23.6% في الضفة الغربية و 55.7% في قطاع غزة). في حين أن 57.3% من الأسر الفلسطينية يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الوطني (بواقع 47.2% في الضفة

الغربية و76.9% في قطاع غزة)، كما ويزيد معدل البطالة عن 30 في المائة؛ كل ذلك بسبب الاحتلال الإسرائيلي وما نتج عنه من سياسات وإجراءات وممارسات أدت إلى تشوه الاقتصاد الفلسطيني ونهب موارده الطبيعية وتعميق تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي (دائرة الإحصاء الفلسطينية، 2006)

ولكن بلغت مستويات الفقر في قطاع غزة كان ثلثي المجتمع الفلسطيني يعيش بأقل من دولارين يوميا (مستوى الفقر النسبي) و حوالي خمس سكان القطاع يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا (مستوى الفقر المزمّن)

1.3.4. أسباب الفقر من وجهة نظر الفقراء في قطاع غزة: (تقرير التنمية البشرية، 2004م ص17)

- 1- تفشي البطالة وعدم قدرة أجور من يعملون بالمياومة على سد حاجات أسرهم وخاصة من عمله موسمي وموظفي الدخل المحدود والمزارعين محدودي الخبرة والأرامل والمطلقات اللواتي يعلن أطفال وزوجات العاطلين عن العمل وعدة فئات أخرى
- 2- الإعاقة الجسدية والمرض والتقدم بالسن
- 3- نقص المؤهلات والتعليم اللازم
- 4- القيود التقليدية المفروضة على المرأة
- 5- ضعف الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة)
- 6- ضعف برامج التدريب والتأهيل
- 7- انخفاض الاستثمار العام في قطاع غزة
- 8- النظام الضريبي غير العادل
- 9- سياسات الإفقار التي تنتهجها إسرائيل
- 10- ارتفاع أسعار السلع (ملف التنمية البشرية، 1997م، ص71)

1.3.5. الأمور المترتبة على انتشار الفقر :

يؤثر الفقر على الكانسان الفقير حيث انه يشعر بالحرمان الاجتماعي والتهميش والهشاشة والعزلة والحرمان السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي وعدم القدرة للوصول لمصادر الائتمان واليات تملك رأس المال. (تقرير التنمية البشرية، 2004م، فلسطين، ص 74) وانتشار الجريمة بكافة أشكالها .

1.3.6. آليات علاج الفقر :

من خلال التنمية و التشغيل وإنشاء المشاريع الصغيرة وهذا الأمر يحتاج إلى ثلاث ركائز :-

- 1- توسيع وتسهيل المشاركة في سوق العمل
- 2- توفير وتطوير الخدمات المجتمعية. مجال البني التحتية

المبحث الثاني

التمويل متناهي الصغر

2.1 . مقدمة:

نتيجة لزيادة معدلات الفقر بدرجات مرتفعة وخصوصاً في المجتمعات النامية، ظهرت الحاجة إلى إيجاد مصادر دخل متعددة، من هنا اتجهت الأنظار نحو المشاريع الصغيرة، وظهرت بالتالي مشكلة توفير رأس المال كأحد أكثر العوامل الحيوية اللازمة لبدء ونمو المشروع.

وظهرت هنا مقولة لآدم سميث في كتابه ثورة الأمم (1776) " المال يصنع المال، عندما تحصل على القليل يكون من السهل الحصول على الأكثر، لكن الصعوبة تكمن في كيفية الحصول على هذا القليل من المال" التي تؤكد على أهمية توفر رأس المال كبداية أساسية لبدء المشروع الصغير أو تطويره.

فالتمويل الأصغر يعتبر من أهم الوسائل التي تستخدم للحد من ظاهرة الفقر وخصوصاً لدى النساء، حيث يعمل التمويل الأصغر على إضافة دخل للأسرة بواسطة المشروع الصغير الذي تديره ربه الأسرة بمفردها أو بمساعدة أفراد الأسرة، مما ينعكس على الأمور الحياتية الأخرى كالغذاء والتعليم بالإضافة إلى دوره الأساسي في الحد من ظاهرة الفقر والبطالة وخصوصاً لدى الشباب .

2.2 . تعريف التمويل الصغير:

عرفت شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية (سنابل) التمويل الصغير ومتناهي الصغر على أنه تقديم خدمات مالية مثل الائتمان والادخار والتحويلات النقدية والتأمين للفقراء ولذوي الدخل المنخفض (سنابل)

وقد عرفت الشبكة الفلسطينية للإقراض قطاع التمويل الصغير ومتناهي الصغر بأنه أداة فعالة للتنمية الاقتصادية تهدف إلى الحد من الفقر في المجتمع، وبما أن أصحاب الدخل المحدود يعانون من قلة الخدمات المالية بسبب الاستراتيجيات التقليدية للبنوك؛ فهذا القطاع يوفر خدمات مالية أساسية لشريحة

واسعة من أصحاب المشاريع بالقليل من الضمانات وشروط الائتمان أو بدونها لتتلاءم ومقدرتهم الاقتصادية البسيطة، وهذه المقدرة لا تؤهلهم للحصول على خدمات مالية من البنوك، بحيث يتم تمويل مشاريع صغيرة توظف عشرة عمال فأقل بشروط وضمانات بسيطة سعياً لتنميتهم وتطويرهم (شراكة، 2006).

وعرف الإقراض بالغ الصغر بأنه عبارة عن منح مبلغ صغير من المال كقرض لمدة قصيرة وبضمانات شخصية للفقراء أصحاب المشاريع أو الراغبين في بناء مشروع جديد في الوقت الذي لا يوجد مصدر تمويل آخر لهم، والهدف الأساسي للإقراض بالغ الصغر هو الحد من ظاهرة الفقر عن طريق توفير الاستدامة المالية للفقراء (الصفدي، 2004)

2.3: نشأة مؤسسات التمويل الصغير:

بدأ الإقراض بالغ الصغر في الظهور بشكل فعلى ومستمر في عام 1970 حيث كانت الوكالات الحكومية والجهات المانحة الأجنبية هي المسيطرة على طرق تزويد الائتمان للأفراد الذين لا يوجد لديهم تسهيلات ائتمانية، فالحكومات والجهات المانحة الأجنبية تفترض أن الفقراء يحتاجون إلى شروط ائتمانية مناسبة ورخيصة، ويرون ذلك كطريقة للترويج عن المنتجات الزراعية بواسطة الملاك الصغار كذلك تقديم دعم مالي إلى الجانب الزراعي، لذلك قام الممولين ببناء اتحاد إقراض زراعي، وكانت الفكرة الأساسية لهذا الإتحاد " تعليم المزارعين الفقراء كيف يتم التوفير " (Ledgerwood: 1998, P. 2-3)، ومن ثم بدأ دخول المؤسسات غير الربحية لهذه السوق مع وجود هدف رئيس هو تخفيف الفقر بدلاً من ارتفاع الأرباح، وقدمت هذه المؤسسات الإقراض بضمان المجموعة كمنتج غير تقليدي للخدمات المالية (Prescott:1997, P. 26).

يعتبر بنك جرامين Grameen Bank أول مؤسسة إقراض بضمان المجموعة في العام، ففي آسيا وتحديداً في بنغلاديش قام عام 1976 الدكتور محمد يونس بالخطوة الأولى عن طريق تعريف الإقراض الجماعي للفقراء، وتكوين مؤسسته الصغيرة التي أصبحت فيما بعد تعرف بإسم Grameen Bank، والذي يخدم في عام 1998 حوالي 2.4 مليون مقترض 94% منهم نساء، ويمثل نموذجاً للعديد من الدول الأخرى وخصوصاً مع انتشار المنظمات غير الحكومية التي أخذت بتطبيق الفكرة، ونتيجة لهذا التطور بدأ الممولون دعم وتشجيع أنشطة الإقراض بالغ الصغر، وتتركز في مؤسسات الإقراض بالغ الصغر التي تحاول الانتشار والاستدامة المالية وذلك للوصول إلى هدفها الرئيسي المتمثل بالحد من ظاهرة الفقر (Schreiner: 2001, P. 4 and Ledgerwood:1998, P. 2-3).

هذا وقد اعتبرت الأمم المتحدة عام 2005 سنة دولية للإقراض متناهي الصغر، وقد أصبح الإقراض متناهي الصغر توجهاً دولياً سائداً حيث درجت المنظمات والمؤسسات العاملة في مجال التنمية تضمينه سياساتها وبرامجها، نظراً لما ثبت عن هذا التوجه من كونه الأداة الأقوى والأكثر فاعلية لمكافحة الفقر، وقد نجحت العديد من تجارب مؤسسات الإقراض بالفعل بالحد من ظاهرة الفقر، وحولت إلى بنوك للفقراء في العديد من دول العالم.

2.4: نشأة مؤسسات الإقراض الصغير في فلسطين:

نتيجة لظروف البطالة، وازدياد عدد الأسرى والجرحى والشهداء من الرجال زاد اتجاه السيدات نحو المشاريع بالغة الصغر، وبالتالي بدأت تظهر عدد من المشاكل، ولعل أهمها مشكلة التمويل، فمن الصعب وجود التمويل الذاتي لهذه المشاريع، وفي نفس الوقت ترفض البنوك بشكل غير رسمي توفير الدعم المالي لهؤلاء السيدات وذلك للشروط الصعبة والمطولة التي يضعها البنك، والتي تعجز السيدات عن توفيرها كأن يطلب البنك كفالات و ضمانات يصعب توفيرها، أو رهونات لن يستطعن تقديمها، بالإضافة إلى أحجام القروض الكبيرة التي تقدمها البنوك العاملة في قطاع غزة والتي لا تتناسب مع مشاريعهن بالغة الصغر، لذلك بدأ ظهور مؤسسات الإقراض كوسيلة لحل مشكلة التمويل للمشاريع النسوية بالغة الصغر .

ويعتبر التمويل الأصغر الوسيلة الفعالة لدعم الاقتصاد الفلسطيني المعتمد بشكل أساسي على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر فالإحصائيات في الضفة الغربية وقطاع غزة تشير أن 95% من الأعمال تصنف على أنها مشاريع صغيرة ومتناهية في الصغر^(شراكة، 2003)، كما وأن هذه المشاريع تشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، فتوفير التمويل اللازم لها عبر مؤسسات الإقراض الصغير ، يؤدي إلى دعم الاقتصاد الوطن وبالتالي دعم الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرصة كبيرة للحصول على رأس المال العامل اللازم لاستمرار وتطوير الأعمال ورفع مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، والتقليل من الاعتماد على المساعدات الخارجية ودعم نمو اقتصاد دائم ومستمر .

مع ملاحظة أن الظروف السياسية المتمثلة بالاحتلال الإسرائيلي أثرت على الشعب الفلسطيني بشكل عام، وكان النظام المصرفي من ضمن المجالات التي تأثرت وبشدة نتيجة للاحتلال الإسرائيلي، ولكن مع تطور الظروف الاقتصادية على المستوى العالمي بدأ الفلسطينيون بالاهتمام بتطور اقتصادهم، وبالتالي كان الاحتياج إلى تطور نظام مصرفي ملائم.

يرى كثير من الباحثين والخبراء الاقتصاديين بأن أنشطة الإقراض وقطاع البنوك بدأت بالانتشار في منتصف التسعينات وتركزت هذه الأنشطة في تمويل المشاريع الكبيرة، مع اهتمام سطحي بتمويل المشاريع

الصغيرة أو بالغة الصغر (Massar Associates: 2002, p. 11)، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى بداية عمل السلطة الفلسطينية في عام 1994، وبالتالي ظهور عدد من المشاريع الكبيرة الجديدة وكذلك الرغبة في بداية مثل هذه المشاريع، وأدى ذلك إلى البحث عن مصادر تمويل تمثلت بظهور النظام المالي والمصرفي الفلسطيني بمؤسساته المالية والمصرفية.

فمع نشوء الاهتمام عالمياً بقطاع التمويل الصغير ومتناهي الصغر، كانت فلسطين، ولظروف وقوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي، تعاني من افتقادها إلى نظام ومؤسسات تمويل بشكل مطلق، سواء تلك التي تستهدف أصحاب المشاريع المتوسطة والكبيرة أو تلك التي تستهدف الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، فمنذ اليوم الأول للاحتلال عام 1967 أغلقت السلطات الإسرائيلية كافة البنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أن أعيد افتتاحها بعد اتفاقية أوسلو عام 1993، وفي بداية عام 1994، تم السماح للبنوك العاملة قبل عام 1967 بإعادة فتح فروعها وإنشاء بنوك جديدة، وأنشأت سلطة النقد الفلسطينية، وتم إصدار قانون البنوك الفلسطيني. (شراكة:b:2009)

وفي هذا الوقت كان معروف عالمياً الفرق ما بين فكرة التمويل البنكي الذي يستهدف المشاريع المتوسطة والكبيرة والفئات القادرة على تقديم الضمانات والمتطلبات البنكية وبين التمويل غير الرسمي الذي تبنته الجمعيات والشركات غير الربحية بدعم من العديد من الجهات المانح والذي يستهدف القطاعات الفقيرة وذوي الدخل المحدود غير القادرين على الوصول إلى البنوك ويهدف اجتماعي هو مكافحة الفقر.

يوجد حالياً 9 مؤسسات إقراض أعضاء في الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير في فلسطين وهم المقدمين للخدمات بالفعل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي إحصائية لشبكة الإقراض الصغير بلغ إجمالي عدد المقترضين النشطين في هذه المؤسسات 36226 مقترضاً في نهاية سبتمبر 2009 موزعين على 69 فرعاً في جميع أنحاء فلسطين، كانت نسبة النساء منهم %49.28 بحجم محفظة إقراض إجمالي يقدر بمبلغ \$57,106,266، وحجم محفظة إقراض صافي يقدر بمبلغ \$51,728,000 (شراكة،2009)

2.5: مؤسسات التمويل في فلسطين: (شراكة:b:2009)

1- صندوق التنمية الفلسطيني PDF :

نشأ من اندماج 3 مؤسسات عاملة في فلسطين هم المجموعة الاقتصادية للتنمية EDG، والشركة الفنية للتنمية TDC، والشركة العربية للإقراض ADCC بمساعدة من الاتحاد الأوروبي وصولاً إلى صندوق التنمية الفلسطيني PDF برأسمال 30 مليون دولار عام 1996، ولاحقاً المؤسسة المصرفية الفلسطينية

PBC التي سجلت كبنك تنموي لدى سلطة النقد الفلسطينية وتعمل بموجب قانون البنوك ويعتبر من مؤسسات الإقراض التي أخذت الطريق البنكي وتمويل المشاريع الكبيرة.

2- المركز العربي للتطوير الزراعي ACAD:

اتجهت الشركة الزراعية المتحدة، الممولة من الاتحاد الأوروبي، الاتجاه إلى التمويل الصغير ومتناهي الصغر وأعدت تسجيل نفسها كجمعية غير ربحية ACAD، وتخصصت في تقديم قروض صغيرة لفقر المزارعين منذ عام 1993.

3- وكالة غوث وتشغيل اللاجئين UNRWA:

وبنفس الوقت كان برنامج التمويل التابع لوكالة الغوث MMP الذي أنشأ عام 1991 حيث عزز انحيازه لصالح التمويل الصغير ومتناهي الصغر بإنشاء برنامج الإقراض عبر مجموعات التضامن في قطاع غزة.

4- برنامج التشغيل التابع لجمعية الشبان المسيحية:

الذي أنشأ عام 1992 ويقدم قروض صغيرة.

5- الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن):

وفي عام 1995 بادرت مؤسسة إنقاذ الطفل الأميركية بإنشاء برنامج إقراض متناهي الصغر يستهدف النساء عبر الإقراض الجماعي واعتماد النماذج التي باتت متعارف عليها دولياً في مجال التمويل الصغير، ولاحقاً في عام 1999 انفصل البرنامج على شكل مؤسسة فلسطينية باسم الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن).

6 - الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال " أصالة ":

وأنشأت مؤسسة أوكسفام كيويك الكندية في عام 1996 مركز المشاريع الاقتصادية النسوية الذي تحوّل لاحقاً إلى مؤسسة فلسطينية مستقلة عرفت باسم الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال " أصالة ". وهي مؤسسة تمويل صغير ومتناهي الصغر تستهدف النساء.

7- مؤسسة الإسكان التعاوني (ريادة):

وفي عام 1995 أطلقت مؤسسة الإسكان التعاوني وهي مؤسسة أمريكية (CHF) برنامج إقراض لتحسين ظروف السكن للفئات الفقيرة والريفية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتطورت إلى مؤسسة ريادة.

8- الوكالة الأمريكية لدعم الشرق الأدنى ANERA

9- اتحاد لجان الإغاثة الزراعية PARC

بالإضافة إلى 9 مؤسسات الرئيسية السابقة الذكر يوجد 4 مؤسسات أعضاء مؤازرون لدى شبكة الإقراض هم:

1- برنامج غزة للإقراض النسائي (GWCF):

أسس في عام 1995 عن طريق مؤسسة أنيرا الأمريكية بالتعاون مع مؤسسة الثقافة والفكر الحر ملتزماً بمبادئ التمويل الصغير ومتناهي الصغر.

2- برنامج الإقراض التابع للإغاثة الإسلامية.

3- كاريتاس القدس

4- شركة ريف للتمويل

مع ملاحظة أن الوكالة الأمريكية للتنمية USAID قامت عام 1997، في محاولة منها لدفع البنوك الرسمية على العمل في مجال التمويل الصغير ومتناهي الصغر، إلى دعم برنامج خاص لفتح نافذة مع البنك العربي وبنك الأردن، إلا أن العمل توقف عام 2000 مع انتهاء المشروع وبدء الانتفاضة الفلسطينية ليعكس حقيقة أن البنوك الرسمية لم تكن بعد ناضجة لاستيعاب فكرة التمويل الصغير ومتناهي الصغر، وإن البقاء لمؤسسات الإقراض الأهلية.

2.6: البيئة السياسية والاقتصادية لنمو قطاع التمويل الأصغر:

ولد قطاع التمويل الأهلي في فلسطين في ظروف بالغة التعقيد وفي رحم الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، حيث شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة انهياراً واسعاً في البناء الاقتصادي الهش والبناء المؤسساتي الذي كانت تشرف عليه قوات الاحتلال.

ومنذ ذلك الحين والقطاع يعمل في بيئة اقتصادية وسياسية معيقة، سيئة في أحسن الأحوال بالإضافة إلى المشاكل المتمثلة بالحروب أو الاجتياح التي تؤثر على عمل القطاع.

وتعتبر الفترة الذهبية في نمو القطاع، هي الفترة التي أعقبت تبلور القطاع مباشرة وبروز مؤسساته منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي. وخاصة ما بين عامي 1997 و 2001 وتحديداً، في هذه الفترة

شهدت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى مستوى لها منذ عشرات السنين إذ تراوحت بين 6-8% سنوياً، في هذه الفترة قفزت القروض النشطة من 7500 قرص عام 97 إلى 17,200 قرص في نهاية عام 2001 (أي بنسبة تتجاوز 129%). ولكن لم تستمر الفترة الذهبية طويلاً لكي يتمكن القطاع من ترسيخ أقدامه وتطوير أداءه، إذ، سريعاً ما تدهورت الأمور حتى وصلت حافة الهاوية الاقتصادية والسياسية في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الثانية والإجراءات العسكرية الإسرائيلية. فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي، وفي خلال عام فقط (عام 2002)، إلى مستوى 30% أقل من مستواه عام 1999. وانعكس ذلك بشكل فوري على قطاع الإقراض متناهي الصغر لتتخفص القروض النشطة بأكثر من 30% عام 2002 بالمقارنة مع العام الذي سبقه. ولم يتمكن القطاع من التعافي والنهوض مجدداً إلا في منتصف عام 2004 ولم تستمر عملية النهوض لفترة طويلة حيث ما لبث أن تعرض إلى أزمة عميقة أخرى في أعقاب الانتخابات التشريعية وما نتج عنها من حصار اقتصادي في مطلع عام 2006م واجتياحات عسكرية إسرائيلية متتالية لقطاع غزة، وتشير البيانات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي تراجع في عام واحد بنسبة 9%، وذلك عام 2006 بالمقارنة مع العام السابق، وانعكس هذا التراجع على أداء قطاع التمويل الأصغر مباشرة في عام 2006، حيث تراجع نمو المحفظة النشطة بنسبة 6% وتعمقت الأزمة عام 2007 حيث شهد تراجع بنسبة تناهز 16% لينهض القطاع مجدداً في عام 2008، وما لبث أن انتكس في نهاية العام جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. (شراكة:2009)

ويتضح عمق تأثير الأزمات الاقتصادية والسياسية على أداء القطاع. ففي أزمة انقطاع الرواتب، على سبيل المثال عامي 2006، 2007 قفزت، المحفظة في خطر لأكثر من 30 يوم من 9,37% عام 2005 إلى ما يقارب 43% عام 2006 ثم عادت بالتراجع عام 2007 إلى 24%، ولكنها بقيت أعلى من مستواها عام 2005 (تراجع المحفظة في خطر عام 2007 لم يكن نتيجة لتراجع آثار الأزمة، بل لان العديد من المؤسسات أقدم على شطب ديون متعثرة، حيث تجاوز مؤشر الديون المعدومة لهذا العام 34%). وحتى في عام 2008 الذي شهد نهوضاً كبيراً لم تتعاف المحفظة الإقراضية من ذيول أزمة 2006 إذ بقيت المحفظة في خطر أعلى من مستواها عام 2005 (12.3% مقابل 9.37%)، وعلى صعيد الكفاية التشغيلية فقد انخفضت عام 2006 إلى 64% بالمقارنة مع 88% عام 2005 وارتفعت عام 2007 إلى 82% ولكنها بقيت دون مستوى 2005. (شراكة:2008)

2.7: أهمية مؤسسات التمويل الصغير وبالغ الصغر:

1. عملت منذ تأسست وبشكل إيجابي على دعم الاقتصاد الفلسطيني وخطط التنمية وتعزيز دور المرأة وتقديم يد العون للفقراء الفلسطينيين وذلك في مراحل مختلفة سواء كانت المراحل ايجابية للأوضاع الاقتصادية والسياسية أو سلبية.

2. قامت مؤسسات الإقراض بتقديم قروض قصيرة الأجل وخصوصاً قروض رأس المال العامل التشغيلية بشكل متتابع، تبدأ صغيرة ومن ثم تزداد بالحجم بما يتناسب مع نمو المشاريع البالغة الصغر، ومن ثم رفعت بعض المؤسسات هذه المبالغ لتصبح أكبر نسبياً، وأدخلت بعض المؤسسات منتجات جديدة أهمها قروض الإسكان و الشخصي واهتمت بعض المؤسسات بقطاع الشباب ذوى الدخل المحدود.

سعت مؤسسات الإقراض لاستهداف أكبر عدد من الفقراء فقامت بتقديم جميع قروضها بالنظم الإسلامية، وأهمها نظام المرابحة.

2.8: دور الإقراض الصغير في الحد من ظاهرة الفقر:

تحاول مؤسسات الإقراض وبرغم الظروف الصعبة التي تمر على قطاع غزة تحمل مخاطر العمل والاستمرار في تقديم القروض لجميع فئات المجتمع، وذلك وصولاً للعديد من الأهداف التي تعتبرها معياراً لنجاحها والتي يعتبر الفقر الهدف الرئيسي منها، والتالي عرض لأهم النتائج التي تحاول مؤسسات الإقراض العمل عليها لتحقيق هدفها الرئيسي:

1- يعمل التمويل الصغير على زيادة دخل الأسرة مما يساعد على الحد من نسبة تأثر الأسرة بالصدمات الخارجية التي قد تواجهها مثل تكلفة علاج مفاجئ أو فقد رب الأسرة لمصدر دخله، وينعكس دخل المشروع الإضافي على الأمور الحياتية للأسرة كضمان تحسين الأوضاع المعيشية للأسرة كتعليم الأطفال أو العلاج لأفراد الأسرة.

2- توفير الخدمات المالية يساعد المقترضين على بناء وتغيير ممتلكاتهم، حيث يمكن استخدام التمويل الصغير للحصول على قطعة أرض، أو القيام بعمليات البناء أو تحسين الإسكان، أو شراء حيوانات و سلع استهلاكية.

3- يعمل التمويل الصغير على زيادة اعتماد النساء على النفس وإحداث تغيير اقتصادي ايجابي، مما يؤثر على الأسرة بشكل خاص من حيث قدرة المرأة على التخطيط الايجابي للمستقبل سواء للأسرة أو للمشروع والمجتمع بشكل عام من حيث مشاركة النساء بشكل فعال في المجتمع.

4- يميل زبائن التمويل الأصغر إلى أن تكون لديهم مستويات مدخرات أعلى ، وهذا عنصر مهم لبناء الأصول الثابتة للأسرة أو المشروع، مع ملاحظة أن عدد من المؤسسات تعتمد الادخار ضمن برامجها.

المبحث الثالث

تحليل نتائج المقابلات

مقدمة :-

في هذا المبحث سيتم التعرف على بعض المعلومات عن عينة الدراسة وهم المقترضين الذين تمت مقابلتهم بالإضافة إلى التعرف على آلية إدارتهم لمشاريعهم وكيف ساهمت القروض التي حصلوا عليها من فائت في علاج مشكلة فقرهم وما هي الصعوبات المواجهة لهم .

أولاً:- معلومات عن المقترضين ومشاريعهم:-

جدول رقم 1

يوضح نوع المقابل

النوع	العدد	الأهمية النسبية%
ذكر	1	6
أنثى	14	94
المجموع	15	%100

هذا الجدول يوضح أن الغالبية العظمى من المقابلين هم من الإناث ويرجع ذلك لان هناك توجه لدى مؤسسات الإقراض بإعطاء القروض للنساء لان هن أكثر ثقة بالنسبة لسداد القروض وفوائدها في الموعد المحدد، بالإضافة إلى دور مؤسسات الإقراض في التنمية عن طريق مكين النساء في المجتمع وخصوصاً في الجوانب الاقتصادية .

جدول رقم 2

يوضح مكان إقامة المستجوبين

المكان	العدد	الأهمية النسبية %
غزة	6	40
الوسطى	3	20
الجنوب	6	40
المجموع	15	100

يلاحظ ان المناطق التي يسكنها المقترضين هي غزة والجنوب وهذا الأمر تم بالصدفة وليس مخطط له ولكن ما يقال عن مقرضين غزة والجنوب يقال عن جميع المناطق .

جدول رقم 3

يوضح أعمار المستجوبين

العمر	العدد	الأهمية النسبية %
30-23	6	40
40-31	2	13
65-41	7	47
المجموع	15	100

لاحظت الباحثات إن الحاصلين على القروض هم من الفئة التي لديها قدرة على العمل وهناك من هم في بداية مشوارهم العملي، حيث ساعدهم القرض على بدء المشروع والحصول على دخل ثابت ساعد على رفع الأسرة من على خط الفقر، والأعمار التي تتجاوز 30 عاما تدل على وجود خبرات وتجارب من الممكن الاستفادة منها في إدارة المشاريع والعمل على سداد القروض التي يحصلون عليها

جدول رقم 4

يوضح المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	الأهمية النسبية %
---------------	-------	-------------------

13	2	إعدادي
60	9	ثانوي
7	1	دبلوم
13	2	جامعي
7	1	لم يجب
100	15	المجموع

يلاحظ إن غالبية المستجوبين هم من حملة شهادة الثانوية العامة ولم تسمح لهم الفرصة لإكمال تعليمهم العالي، وكان المشروع هو مصدر الدخل الوحيد للأسرة والفرد، مع ملاحظة ما يترتب عليه حاجتهم الماسة لدورات تدريبية في مجال إدارة المشاريع وكيفية إعداد حسابات دقيقه وكيفية تسويق إنتاج مشاريعهم .

جدول رقم 5

عمر المشروع

الأهمية النسبية%	العدد	عمر المشروع
60	9	1-4 سنوات
20	3	5-9 سنوات
20	3	10 سنوات فأكثر
100%	15	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن 60 % من المشاريع عمرها قصير وهذا يعني أنها حصلت على التمويل من فائن بعد العام 2006 م وهو العام الذي بدء فيه الحصار الاقتصادي لقطاع غزة.

جدول رقم 6

يوضح إعالة صاحب المشروع لأسرة

الأهمية النسبية%	العدد	الإجابة
60	9	نعم
40	6	لا
100	15	المجموع

يلاحظ أن 60% من المقترضين هم مسئولين عن إيجاد مصدر رزق لأسرهم سواء ذكوراً أو إناث، حيث ساعدتهم هذه المشاريع في القيام بمهامهم وتحمل مسئولياتهم تجاه أسرهم وعدم الشعور بالعجز بسبب الفقر وضيق ذات اليد.

جدول رقم 7

يوضح عدد مرات حصول المقترضين على القرض

الأهمية النسبية%	العدد	عدد مرات الحصول
80	12	3-1
13	2	6-4
7	1	9-7
100	15	المجموع

يتضح للباحثات أن المقترضين يحصلون على القرض لمرة واحدة فقط أو لثلاث مرات ومن الممكن أن يعود ذلك إلى التالي:

1- أسباب خاصة بالقرض وظروف الحصول عليه كسعر الفائدة التي توضع على القروض أو آلية سداد هذه القروض.

2- نتيجة لتوقف المشروع بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على قطاع غزة .

3- قدرة المشروع على توفير النقد بدون الحصول على مساعدات مالية من مؤسسات الإقراض.

مع وجود مقترضين حصلوا على القرض لمدة تسع مرات ولكنهم قلة .

جدول رقم 8

يوضح المبالغ التي يحصل عليها المقترضين في كل مرة

المبالغ بالدولار	العدد	الأهمية النسبية%
1500-500	21	75
4000-2000	5	17,8
8000-5000	1	3,5
12000-10000	2	0,07
المجموع	28	100

يلاحظ أن أغلب المقترضين حصلوا على مبالغ من 500 إلى 1500 دولار فقط أما المبالغ الضخمة فلم تكن إلا من نصيب العدد القليل فقط، ويعود ذلك للأسباب التالية:

1- انخفاض حجم القرض في الوقت الحالي من قبل مؤسسة الإقراض نفسها وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية الحالية في قطاع غزة.

2- انخفاض حجم المبالغ التي تحتاجها المشاريع في الوقت الحالي لعدم توافر الأصول الثابتة أو المواد الخام التي تحتاج إلى مبالغ مرتفعة.

جدول رقم 9

يوضح عدد الأفراد المعالين لطالب القرض

عدد الأفراد المعالين	العدد	الأهمية النسبية%
5-1	7	47

53	8	10-6
%100	15	المجموع

يلاحظ ارتفاع عدد الأفراد الذين يعولهم طالب القرض مما يشكل عبء كبير عليهم ومن الممكن أن تكون المعيل امرأة هي المسؤولة عن توفير مصدر رزق للعائلة، مع ملاحظة ارتفاع الأسر التي تعيلها النساء بعد الحرب الأخيرة على غزة.

جدول رقم 10

يوضح رأس مال المشاريع

الأهمية النسبية%	العدد	رأس المال
60	9	4000-2000
33	5	8000-5000
7	1	لم يذكر
%100	15	المجموع

يوضح الجدول السابق أن رؤوس أموال المشاريع غالبيتها مبالغ ليست بالكبيرة فهناك 60% من رؤوس الأموال تتراوح بين 2000 وحتى 4000 دولار مما يدل على أن هذه المشاريع صغيرة ومتناهية الصغر، وهناك 33% من المقترضين لديهم رأس مال أكبر ويرجع ذلك بسبب كونهم من المقترضين القدامى لدى مؤسسة الإقراض بالإضافة إلى أن مشروعهم قائم منذ فترة زمنية أطول.

جدول رقم 11

عدد العاملين في المشاريع

الأهمية النسبية%	العدد	نوعية العاملين
67	10	صاحب المشروع بنفسه
33	5	العائلة

%100	15	المجموع
------	----	---------

يلاحظ من الجدول السابق أن المقترضين هم من يعمل بالمشروع بأنفسهم وذلك لان هذه المشاريع صغيرة وتحتاج لمتابعة وإشراف من قبل صاحبها حتى يتسنى له العمل ومن تم تسديد القرض وفوائده. وتوفير تكاليف دفع أجور للعاملين من خارج الأسرة.

جدول رقم 12

يوضح اللجوء لعمال من خارج العائلة

الأهمية النسبية	العدد	البند
33	5	نعم
67	10	لا
100	15	الإجمالي

جدول رقم 13

يوضح عدد العمال لدى المقترضين الذين اجابو سابقا على نعم

عدد العمال	أصحاب المشاريع
1	الأول
2	الثاني
1	الثالث
1	الرابع
1	الخامس
6	المجموع

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك خمس مشاريع ساعدت على خلق فرص عمل لأفراد غير الحاصلين على قروض وهذا يدل على مدى مساهمة هذه القروض في خلق فرص عمل بشكل غير مباشر لأفراد يعملون في هذه المشاريع مما يقلل من فقر هؤلاء .

جدول رقم 14

يوضح أنواع المشاريع التي تم تمويلها ودخلها

نوع المشروع	دخل المشروع بالشيكل شهريا
بقاله 1	2903
بقاله 2	2000
صالون حلاقة	2000
أدوات منزلية	2000
أدوات كهربائية	1400
سيارة أجرة	2000
أحذية	2200
جوانات	2000
مزرعة دجاج	3150
بسكويت	2000
بسطة ملابس	1400
مزرعة مواشي	3000
كافتريا	2000

عند التدقيق في دخول المقترضين وأصحاب المشاريع يلاحظ H أنها قدمت لهم مصدر دخل يكفي لشراء احتياجاتهم الأساسية وأيضاً إذا لديهم رغبة في التوفير وذلك حسب طبيعة المشروع مما يعمل على إخراج هذه الأسر من دائرة الفقر.

جدول رقم 15

يوضح المشاريع التي أغلقت

نوع المشروع	دخله
اتصالات	1800
مصنع خياطة	1000

يوجد فقط مشروعين إغلاقاً بعد الحرب بسبب سوء الأحوال الاقتصادية التي سببتها الحرب وأيضاً إغلاق المعابر بشكل متواصل مما نجم عنه خسائر فادحة لهذه المشاريع

ثانياً :- معلومات عن أوضاع المقترضين وأرائهم في سياسات القروض

جدول رقم 1

مساعدة القروض في الحصول على مصدر رزق دائم للمقترض

الإجابة	العدد	الأهمية النسبية %
نعم	12	80
لا	3	20
الإجمالي	15	100

يلاحظ من الجدول السابق أن القروض التي يحصل عليها المقترضين تخلق لهم فرص عمل دائمة وتعمل على انتشالهم من الفقر الذي كانوا يعيشون فيه قبل حصولهم على هذه القروض .

جدول رقم 2

مدى إرهاق الضمانات للمقترضين

الأهمية النسبية %	العدد	الإجابة
13	2	نعم
87	13	لا
100	15	الإجمالي

اتضح للباحثات أن المقترضين لديهم رضا بنسبة 87% على الضمانات التي يقدمونها وخاصة الكفلاء فهي مريحة لهم وغير مرهقة . مع وجود 13% فقط يرون إنهم أرهقتهم الضمانات وكانت متعبة لهم .

جدول رقم 3

لجوء المقترضين لمصدر تمويل آخر

الأهمية النسبية %	العدد	الإجابة
7	1	نعم
93	14	لا
100	15	الإجمالي

يبدو أن سياسة التمويل المتبعة في فاتن لديها القدرة على تلبية حاجات المقترضين مما لا يجبرهم على التوجه لمؤسسات أخرى.

جدول رقم 4

يوضح مدى ملائمة الفائدة لمبلغ القرض وفترة السداد

الأهمية النسبية %	العدد	الإجابة
87	13	نعم
13	2	لا
100	15	الإجمالي

يلاحظ أن هناك 87% من المقترضين يرون أن الفائدة التي يدفعونها مناسبة لأوضاعهم ولمبلغ القرض الذي حصلوا عليه . وان فترة السداد مناسبة لهم ولا تشعرهم بالقلق .

جدول رقم 5

جدول يوضح آلية إدارة الأموال لهذه المشاريع

البند	نعم	لا	الإجمالي	الأهمية نعم	الأهمية لا	%الإجمالي
هل تحتفظين بأموال المشروع منفصلة عن أموالك الخاصة وأموال الأسرة؟	3	12	15	20%	80%	100%
هل تقومين بالاحتفاظ بسجلات لتسجيل إيرادات ومصروفات المشروع؟	8	7	15	53%	47%	100%
هل تقومين بتحديد ربح المشروع بشكل مستمر ؟	11	4	15	73%	27%	100%
هل تنتظمين بالسداد حسب الموعد المحدد	12	3	15	80%	20%	100%

يلاحظ أن 80% من المقترضين يخلطون أموالهم الخاصة بأموال المشروع وهذا دليل على عدم الوعي بأهمية الفصل بينهما حتى يتسنى لهم تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة . وهناك 53% من المقترضين يحتفظون بسجلات لتسجيل إيراداتهم ومصروفاتهم وهناك 47% منهم لا يعمل على ذلك وهذا بنسب متقاربة تحتاج لمعرفة أسباب إحجام البعض عن التعامل مع سجلات لتسجيل حسابات المشروع. بالإضافة إلى 73% من عينة الدراسة يقومون باستمرار بتحديد أرباح المشروع مما يسهل عليهم معرفة مدى ربحية مشروعهم من خسارته ويؤيد ذلك 80% من المقترضين لديهم قدرة على السداد للقرض والفائدة حسب مواعده المحدد .

جدول رقم 6

جدول يوضح تأثير الحصار الاقتصادي على المشاريع

البند	نعم	لا	الإجمالي	الأهمية نعم	الأهمية لا	%الإجمالي

%100	%33	% 67	15	5	10	هل تجددين صعوبة في توفير المواد الخام و البضاعة ؟
%100	%40	%60	15	6	9	هل الصعوبة بسبب الأوضاع السياسية ؟
%100	%13	%87	15	2	13	هل عانيتي بسبب الحصار المستمر منذ سنوات
%100	%7	%93	15	1	14	هل تأثر عملك بظروف البلد

أما عن تأثير ظروف الحصار الاقتصادي المستمر منذ سنوات فهناك 87% من أصحاب المشاريع قد تأثر بالحصار خاصة عند توفر المواد الخام أو شراء البضاعة أو مستلزمات المشروع ويعود السبب الرئيسي لإغلاق المعابر الرئيسية وارتفاع تكاليف الحصول على البضاعة من الإنفاق واحتمال فقدانها أو تلفها . و93% من المقترضين تأثرت أعمالهم وبشكل سلبي .

جدول رقم 7

جدول يوضح الخطط المستقبلية للمشاريع

البند	نعم	لا	الإجمالي	الأهمية نعم	الأهمية لا	الإجمالي %
هل لديكي رغبة في تشجيع عائلتك أو المقربين منك في الحصول على قرض أسوة بك	12	3	15	80 %	20 %	100 %
هل لديك خطة لتوسيع مشروعك في المستقبل	13	2	15	87 %	13 %	100 %
هل تبحث عن مصادر لتمويل مشروعك غير القرض	8	7	15	53 %	47 %	100 %

يتضح انه بالنسبة للخطط المستقبلية هناك 87% من المقترضين يضعون خطط مستقبلية لتطوير وتوسيع مشاريعهم خاصة إذا استقر وضع البلد السياسي والاقتصادي ، وهناك 80% منهم يشجعون أفراد جدد للحصول على قرض والحد حدوهم . ويوجد 53% يلجئون لمصادر تمويل أخرى غير القرض، مما يؤكد على ضرورة تطوير مؤسسات الإقراض لخدمة مناسبة لوضع قطاع غزة في ظل الحصار.

جدول رقم 8

جدول يوضح وجهة نظر المقترضين في التعامل مع مؤسسة فاتن

البند	نعم	لا	الإجمالي	الأهمية نعم	الأهمية لا	الإجمالي
-------	-----	----	----------	-------------	------------	----------

%100	%27	%73	15	4	11	هل تشعرين أن فاتن ساعدتك في تحسين ظروفك المعيشية
%100	%20	%80	15	3	12	إجراءات الحصول على قرض من فاتن كانت ميسرة أم معقدة

من الجدول السابق يلاحظ أن 73% من المقترضين أكدوا بان فاتن ساعدتهم على تحسين ظروفهم المعيشية وعملت على انتشالهم من الفقر الذي كانوا يعيشون فيه ، و80% راو أن إجراءات فاتن للحصول على التمويل اللازم للمشروع ميسرة وليست معقدة أو مستحيلة مما يشجعهم على الاستمرار في التعامل معهم .ومما يدل على أن السياسة المتبعة كانت تعمل على تشجيع المقترضين على الحصول على قروض منها .

نتائج الدراسة:

- 1- تخدم مؤسسات الإقراض بشكل أساسي صاحبات المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وخصوصا المشاريع التي يعمل بها جميع أفراد الأسرة .
- 2- الحاصلين على القروض هم من الفئة التي لديها قدرة على العمل خصوصاً من هم في بداية مشوارهم العملي، أو من فئات عمرية مختلفة.
- 3- 60% من المقترضين هم مسئولين عن إيجاد مصدر رزق لأسرهم سواء رجالاً أو إناث، حيث ساعدتهم هذه المشاريع في القيام بمهامهم وتحمل مسئولياتهم تجاه أسرهم وعدم الشعور بالعجز بسبب الفقر وضيق ذات اليد.
- 4- يلاحظ أن أغلب المقترضين حصلوا على مبالغ من 500 إلى 1500 دولار فقط أما المبالغ الضخمة فلم تكن إلا من نصيب العدد القليل فقط، وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية التي أثرت على حجم المشاريع وحجم القروض الممنوحة من قبل مؤسسة الإقراض.
- 5- لوحظ ارتفاع عدد الأفراد الذين يعولهم طالب القرض مما يشكل عبء كبير عليهم ومن الممكن أن تكون المعيل امرأة هي المسؤولة عن توفير مصدر رزق للعائلة، مع ملاحظة ارتفاع الأسر التي تعيلها النساء بعد الحرب الأخيرة على غزة.

6- رؤوس أموال المشاريع غالبيتها مبالغ ليست بالكبيرة مما يدل على أن هذه المشاريع صغيرة ومتناهية الصغر .

7- لوحظ أن المقترضين هم من يعمل بالمشروع بنفسه وذلك لان هذه المشاريع صغيرة وتحتاج لمتابعة وإشراف من قبل صاحبها حتى يتسنى له العمل ومن تم تسديد القرض وفوائده، وبعض المشاريع ساعدت على خلق فرص عمل لأفراد المجتمع.

8- عند التدقيق في دخول المقترضين وأصحاب المشاريع يلاحظ إنها قدمت لهم مصدر دخل يكفي لشراء احتياجاتهم الأساسية وأيضاً إذا لديهم رغبة في التوفير وذلك حسب طبيعة المشروع .

9- يوجد فقط مشروعين إغلاقاً بعد الحرب بسبب سوء الأحوال الاقتصادية التي سببتها الحرب وأيضاً إغلاق المعابر بشكل متواصل مما نجم عنه خسائر فادحة لهذه المشاريع .

10- اتضح أن المقترضين لديهم رضا بنسبة 87% على الضمانات التي يقدمونها وخاصة الكفلاء فهي مريحة لهم وغير مرهقة مع وجود 13% فقط يرون أنهم أرهقتهم وكانت متعبة لهم .

11- يلاحظ أن هناك 87% من المقترضين يرون أن الفائدة التي يدفعونها مناسبة لأوضاعهم ولمبلغ القرض الذي حصلوا عليه . وان فترة السداد مناسبة لهم ولا تشعرهم بالقلق

12- يلاحظ أن 80% من المقترضين يخلطون أموالهم الخاصة بأموال المشروع وهذا دليل على عدم الوعي بأهمية الفصل بينهما حتى يتسنى لهم تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة . وهناك 53% من المقترضين يحتفظون بسجلات لتسجيل إيراداتهم ومصروفاتهم وهناك 47% منهم لا يعمل على ذلك وهذا بنسب متقاربة تحتاج لمعرفة أسباب إحجام البعض عن التعامل مع سجلات لتسجيل حسابات المشروع .بالإضافة إلى 73% من عينة الدراسة يقومون باستمرار بتحديد أرباح المشروع مما يسهل عليهم معرفة مدى ربحية مشروعهم من خسارته ويؤيد ذلك 80% من المقترضين لديهم قدرة على السداد للقرض والفائدة حسب مواعده المحدد .

13- تأثر 87% من أصحاب المشاريع بالحصار خاصة عند توفر المواد الخام أو شراء البضاعة أو مستلزمات المشروع ويعود السبب الرئيسي لإغلاق المعابر الرئيسية ولارتفاع تكاليف الحصول على البضاعة من الإنفاق واحتمال فقدانها أو تلفها . و 93% من المقترضين تأثرت أعمالهم وبشكل سلبي .

14- هناك 87% من المقترضين يضعون خطط مستقبلية لتطوير وتوسيع مشاريعهم خاصة إذا استقر وضع البلد السياسي والاقتصادي ، و 80% منهم يشجعون أفراد جدد للحصول على قرض والحد حدوهم .

ويوجد 53% يلجئون لمصادر تمويل أخرى غير القرض، مما يؤكد على ضرورة تطوير مؤسسات الإقراض لخطّة مناسبة لوضع قطاع غزة في ظل الحصار.

15- يلاحظ أن 73% من المقترضين أكدوا بأن فائتّن ساعدتّهم على تحسّين ظروفهم المعيشية وعملت على انتشالهم من الفقر الذي كانوا يعيشون فيه ، و80% راو أن إجراءات فائتّن للحصول على التمويل اللازم للمشروع ميسرة وليست معقدة أو مستحيلة مما يشجعهم على الاستمرار في التعامل معهم . وبما أن فائتّن تعمل في مجال منافسة فمن الممكن تعميم ما يقال عليها على باقي مؤسسات الإقراض العاملة في قطاع غزة .

توصيات الدراسة: (رؤية تنموي ومستقبلية)

بعد مراجعة النتائج التي تم الحصول عليها من نتائج تحليل البيانات الخاصة بالمقابلات التي تم إجرائها مع المقترضين/ات تم الوصول إلى عدد من النتائج والتوصيات التي ينصح مؤسسة الإقراض بالاهتمام بها لتحقيق رسالتها واحد أهم أهدافها وهو الحد من ظاهرة الفقر وخصوصا مع تضخم هذه الظاهرة في قطاع غزة بعد الحصار الإسرائيلي:

1- القيام بدراسة تسويقية شاملة لأصحاب المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر الموجودين في القطاع وتقسيمهم إلى فئات ضمن النشاط الاقتصادي الممارس ليتم تصميم منتجات مناسبة لكل نوع من الأنشطة الاقتصادية.

2- تقسيم قطاع غزة إلى مناطق بحسب درجة الفقر والقيام بمسح لهذه المناطق لمعرفة نوع التمويل الذي يحتاجه الفقراء، ومدى قدرة مؤسسة الإقراض على القيام بالتمويل.

3- تصميم القروض بناء على الفئات التي تم تقسيمها بفئة الصيادين يناسبها قرض لا يناسب فئة الخياطين، وخصوصا في مدة سداد القرض وفترة السماح الخاصة به.

4- الاهتمام أكثر بقروض المرابحة لما لها من دور في الوصول إلى أكبر عدد من الفقراء.

5- الاهتمام بدراسة الضمانات الخاصة بالقروض وإضافة أنواع حديثة لا تعتمد فقط على ضمان الرواتب، كضمان الرهن سواء عقاري أو غيره، ضمان معروف، ضمان نقابة وغيره من الضمانات المناسبة.

6- الاتفاق مع المراكز التدريبية في القطاع لتدريب عدد معين من الفقراء التي يودون الحصول على تمويل وبدء المشروع الخاص بهم، أو الرجوع للمعاهد والمراكز التدريبية لمعرفة الخريجين منهم وتقديم التمويل اللازم لبدء مشروع خاص بهم.

7- دراسة مؤسسة الإقراض لطلب التمويل بصورة دقيقة والقيام بتحليل مالي مختصر ركز على دراسة التدفقات النقدية الخاصة بالمشروع، ليتم تحديد حجم الدفعة بناء على التدفقات المالية للمشروع مما يساعد على حسابها ومتابعتها .

8- من الممكن أن تقوم مؤسسة الإقراض بمفردتها بالدراسات السابقة في حالة توفر موازنة تسمح بذلك أو بحدود إمكانياتها، وان تقوم بها شبكة الإقراض الصغير (شراكة) لتكون بداية للعمل في قطاع غزة لمواجهة الحصار الخانق المفروض عليها.

9- ضرورة الاهتمام بالقيام بالعمل على أساس مدروس وليس عشوائي خاصة عند التعامل مع حسابات المشروع و العمل على وضع موازنة لكل مشروع على حدا توضح إيراداته ونفقاته ليتسنى تحديد الأرباح والخسائر .

10- تعمل مؤسسات الانقراض على تقديم علاج ليس سحري ولكنه فعال للقضاء على مشكلة الفقر في قطاع غزة فهناك علاقة عكسية تربط بين زيادة التمويل للمشاريع الصغيرة وبين انخفاض نسبة الفقر مما يساعد على خلق فرص عمل جديدة لفئات معدومة داخل المجتمع وهذه الفرص تعتبر دائمة لهم وليست مؤقتة .

11- من الممكن وضع إستراتيجية لإنشاء حاضنة للمشاريع الصغيرة تكون تحت إشراف شبكة الإقراض شراكة تبدأ مع الشخص الفقير منذ نقطة الصفر وتتعرف على مؤهلاته وإمكانياته الصحية وظروفه الاجتماعية ومن تم بناء على ذلك تقدم له الدورات التأهيلية المناسبة ودورات إجبارية كدورات في المهارات الإدارية ومسك الدفاتر وكيفية التعامل مع حسابات المشاريع ومن تم كتابة مشروعه الذي يرتايه وبعد ذلك يتقدم لأحد مؤسسات الإقراض للحصول على التمويل اللازم لمشروعه ، ويجب أن تتم متابعة هذا المشروع للتأكد من نجاحه وعدم تعرضه لصعوبات مع إمكانية وضع جدول زمني لذلك كثلاث شهور للدورات وثلاث شهور أخرى لبدء المشروع والتعرف على وضعه .

12- العمل على نشر ثقافة محاربة اعتماد الفقراء على التبرعات السلات الغذائية (الكوبونات) بل العمل على البحث ويجاد عن فرص عمل دائمة يكون الفقير هو صاحب المشروع بما يناسب خبراته وظروفه

ومساعدته في الحصول على قرض بضمانات مناسبة ومن تم يتحول من شخص اتكالي ينتظر مساعدة الغير له إلى شخص منتج وفعال .

المراجع:

أبو العلا ، إسماعيل (الفقر وعلاقته بأمن المجتمع) بحث غير منشور ،الجامعة الإسلامية ،غزة ،2008م

الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر - شراكة (2009B). "دراسة تحليل أثر تمويل المشاريع الصغيرة على حياة المقترضين والمقترضات"، رام الله، فلسطين.

الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر - شراكة (2009). "أثر الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة على قطاع التمويل الأصغر في قطاع غزة"، غزة، فلسطين.

رفيع، عبد الرحمن، الباز، عبد الله(2002). "الفقر والبطالة وتأثيرهم على المجتمع الفلسطيني"، غزة. الجامعة الإسلامية ، بحث غير منشور

وزارة التخطيط والتعاون الدولي(1996) (1997). "ملف التنمية البشرية" ، فلسطين.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2004). تقرير التنمية البشرية (2004)، فلسطين.

حداد، أمين (2007). "مجلة سوق المال الفلسطيني". مجلة اقتصادية متخصصة ، العدد 3، مجلة شهرية دورية تصدر عن سوق فلسطين للاوق المالية.

تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009). "الإحصاء في ذكرى النكبة: سيتساوى عدد الفلسطينيين واليهود ما بين النهر والبحر بحلول عام 2016", فلسطين. الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر - شراكة (2003). "دور الإقراض الصغير في دعم التنمية الاقتصادية" ، رام الله، فلسطين.

ماس (2010). "المراقب الاقتصادي والاجتماعي". العدد 18، فلسطين.

الصفدي، سماح ديب (2004). "منهجية الإقراض بضمان المجموعة -دراسة تطبيقية على موظفي برامج الإقراض بضمان المجموعة والادخار في فلسطين"، أطروحة ماجستير، الجامعة الإسلامية ، غزة. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2001) . "تقرير حول الفقر في قطاع غزة" ، غزة . مقابلات مع عدد من المقترضين المتعاملين مع فاتن .

Ledgerwood, Joanna (1998). "Sustainable Banking with the poor. Microfinance Handbook", The World Bank, USA

Prescott, Edward (1997). "Group lending and Financial Intermediation: An Example", Federal Reserve Bank of Rich, and Economic, Quarterly volume 83/4

Massar Associates (2002) "Assessment Of Demand And Supply Of Small And Microcredit In the West Bank And Gaza Under Current Political Situation (Intifada)-An Update Weidemann Report." ISAMI Project & Massar Associates, Ramallah, Palestine.